العلاقة بين جودتي المراجعة والتقارير المالية دراسة تطبيقية على الشركات المسجلة ببورصة الأوراق المالية المصرية

بسمة حسن محمد الأباصيري•

1- مقدمة البحث:

تعمل أسواق رأس المال الفعالة على رفع جودة التقارير المالية مما يسهل جمع وتخصيص رأس المال للشركات[1] الأكثر كفاءة مما يحقق فوائد للمستثمرين (Wang and Wub,2011). ومن ناحية أخرى فإن الأزمة المالية العالمية وفشل الشركات فى العديد من الدول أثارت تساؤلات حول فعالية عملية المراجعة ولذلك بذلت منشأت المراجعة والجهات التنظيمية والمهنية جهودها لاستعادة الثقة فى عملية المراجعة. وقد حاولت الهيئات التنظيمية تعزيز جهود المراجعة فى محاولة لعلاج هذه الصورة المشوهة والعمل على زيادة شرعيتها(Holma and Zamand,2011).

إن مشكلة الوكالة الكلاسيكية بين المساهمين ومديرى الشركات تتطلب وجود مراجعين يوفرون توكيد مستقل للمستثمرين بأن القوائم المالية[2] للشركة تم إعدادها وفقاً لمبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً. ومع ذلك فإن الأزمة المالية العالمية، جلبت الفشل والفضائح للكثير من الشركات فى العديد من الدول، مما أثار الشكوك حول فعالية المراجعة (Kaklar,2012).

واظهرت الأزمة المالية العالمية أهمية وضرورة إعداد تقارير مالية ذات جودة مرتفعة.

• مدرس مساعد – قسم المحاسبة والمراجعة– كلية التجارة – جامعة الإسكندرية.

[1]يستخدم الباحث لفظ شركه، منشأة، وحده اقتصاديه كمترادفات ليعنى بها الشركات المساهمة كتنظيم يسعى لتحقيق مستوى مرضى من الربح فى المقام الاول. وسيتم استخدام لفظ شركه لغرض الإتساق.

[2]القوائم المالية هى تلك القوائم التى يتم إعدادها لتلبية احتياجا المستخدم، الذى لا يكون فى وضع يسمح له بطلب تقارير تعد خصيصاً للوفاء بمتطلباته الخاصة. وتهدف تلك القوائم إلى توفير معلومات عن المركز المالى ونتائج النشاط الإقتصادى والتدفقات النقدية، والتى تفيد قطاعاً عريضاً من مستخدمى القوائم المالية فى اتخاذ القرارات. كما تساعد فى اظهار نتائج استخدام الموارد المتاحة لها. (الصيرفى، 2015).

ويعتمد تحقيق جودة التقارير المالية على الدور الذى تلعبه المراجعة الخارجية فى دعم هذه الجودة. وهذا جزء مهم من البنية التحتية التنظيمية والرقابية، فالقوائم المالية التى يتم مراجعتها هى اليه رصد تساعد فى تقليل التباين فى المعلومات وحماية مصالح مختلف أصحاب المصلحة، من خلال توفير توكيد معقول بأن القوائم المالية خالية من التحريفات الجوهرية (Farouk,2015)، ولا شك أن تخفيض مخاطر هذه التحريفات يزيد الثقة فى أسواق رأس المال، ويخفض تكلفة رأس المال(Helil,2012).

لقد ثارت تساؤلات هامة حول مصداقية تقرير مراقب الحسابات عن القوائم المالية للشركات، وحول مدى جودة مخرجات عملية المراجعة الخارجية. كما ثارت العديد من المخاوف وبدأ المستثمرون يشككون فى نظم وإدارات الشركات التى تعرضت للإنهيار، وركزت تساؤلاتهم عن مدى فعالية المعايير المحاسبية والإجراءات المطبقة فى الشركات، وعلاقة ذلك بمراقبى الحسابات، وقد أبدت كثير من الأطراف ذات الصلة، مثل المساهمين، والمستثمرين، والجهات الحكومية، وغيرهم إهتماماً بطريقة عمل مراقبى الحسابات ومدى مسئوليتهم عن انهيار الشركات، وهذه الظروف جميعها يجب أن تسترعى انتباه المهتمين والباحثين فى هذا المجال، للتوصل إلى التوصيات اللازمة لمواجهة هذه المشاكل التى حدثت، ولتجنب حدوثها مستقبلا، حتى يتم إضفاء مزيد من المصداقية على عمل مراقبى الحسابات (حسنين وقطب،2003).

ولذلك حظى موضوع جودة المراجعة وجودة التقارير المالية باهتمام كبير من قبل الباحثين، ويرجع السبب فى ذلك إلى أن جودة المراجعة تعد السند الأساسى لثقة المستثمرين فى القوائم المالية. وإذا كانت البحوث الأجنبية قد اهتمت بهذه العلاقة بين الجودتين فهل توجد مثل هذه العلاقة فى الشركات المقيدة بالبورصة المصرية؟؛ ذلك ما سوف يجيب عنه هذا البحث نظرياً وعملياً.

2- مشكلة البحث

يمكن التعبير عن مشكلة البحث فى كيفية الإجابة نظرياً وعملياً على مجموعة

من الأسئلة وهى؛ ما المقصود بجودة المراجعة الخارجية وما هى المداخل المستخدمة فى قياسها، ما المقصود بجودة التقارير المالية وما هى المداخل المستخدمة فى قياسها؟، وما هى طبيعة واتجاه العلاقة بين جودة المراجعة الخارجية (مقاسة بحجم منشأة المراجعة) وجودة التقارير المالية (مقاسة بإدارة الأرباح) فى بيئة الأعمال المصرية؟

3- هدف البحث

يهدف هذا البحث إلى دراسة واختبار العلاقة بين جودتى المراجعة الخارجية(مقاسة بحجم منشأة المراجعة)والتقارير المالية (مقاسه بإدارة الأرباح)بالتطبيق على عينة من الشركات المصرية المسجلة ببورصة الأوراق المالية المصرية.

4- أهمية ودوافع البحث:

تنبع أهمية البحث الأكاديمية من أن جودتى عملية المراجعة والتقارير المالية من الموضوعات الجديرة بالدراسة فى المجال الأكاديمى أو المهنى سابقاً وحالياً. كما أن هناك تباين فى نتائج الدراسات التى تناولت العلاقة بين جودتى المراجعة والقارير المالية وأن الإستدلالات من الدراسات التى أجريت على الدول المتقدمة قد تكون مضللة فيما يتعلق بالعلاقة بين جودتى المراجعة الخارجية والتقارير المالية فى الدول النامية. كما أن إجراء الدراسة فى مصر يوفر فرصة مثالية لمناقشة الرأى القائل بأن منشأت المراجعة كبيرة الحجم من شأنها أن تقدم جودة مراجعة مرتفعة تحسن من جودة التقارير المالية للشركات التى يتم مراجعتها من قبل تلك المنشأت الكبرى.

5- حدود البحث:

وفقًا لهدف البحث ومشكلته سيقتصر البحث علىقياس جودة المراجعة الخارجية بحجم منشأة المراجعة، وقياس جودة التقارير المالية بإدارة الأرباح ومن ثم يخرج عن نطاق البحث باقى مؤشرات ومقاييس جودتى المراجعة الخارجية والتقارير المالية. كما تقتصر نتائج البحث على العينة محل الدراسة والفترة التى تغطيها البيانات الى تم

الحصول عليها مما يعوق إمكانية تعميم النتائج.

6- خطة البحث:

لتحقيق أهداف البحث وتناول مشكلته فى ضوء حدوده سوف يستكمل كالتالى:

6-1- جودة المراجعة الخارجية: المفهوم والمقاييس.

6-2- جودة التقارير المالية: المفهوم والمقاييس.

6-3- تحليل العلاقة بين جودة المراجعة وجودة التقارير المالية واشتقاق فرض البحث.

6-4- منهجية البحث.

6-5- نتائج البحث والوصيات ومجالات البحث المقترحة.

6-1- جودة المرجعة الخارجية: المفهوم والمقاييس

عموماً، يتم تعريف كلمة "جودة" على إنها درجة التميز فى شئ ما. وبعبارة أخرى، فإن كلاً من جودتى المراجعة الخارجية والتقارير المالية تدل على التميز النسبى فى بعد أو أكثر من أبعاد الخدمة أو السلعة(Gaynor et al,2016).

إن جودة المراجعة الخارجية معقدة ومثيرة للجدل، ولذلك لا يوجد لها تعريف عالمى(O.J,2015). ويشير (Bing et al,2014) إلى عدم وجود تعريف متفق عليه لها، وأنه يمكن تقسيم التعريفات، التى استخدمتها الدراسات المحاسبية إلى تعريفات مباشرة، ومن أشهرها تعريف (De Angelo's, 1981) على إنها احتمال قيام مراقب الحسابات باكتشاف الثغرات فى النظام المحاسبى للعميل والتقرير عن الاختراقات فيه. وتعريفات غير مباشرة، تعتمد على استقلال وكفاءة مراقب الحسابات المهنية، وحجم وسمعه منشأة المحاسبة والمراجعة، وجودة أرباح العميل، ونتائج برنامج التفتيش على الرقابة على الجودة.كما تم تعريفها بواسطة (Palmrose,1988)بأنها "ارتفاع مستوى التوكيد المهني باحتمال عدم احتواء القوائم

الماليةعلى تحريفات جوهرية[1]، والوفاء بمعايير المراجعة وقواعد السلوك المهني[2]".

ويرى (Arens et al,2011) أن جودة المراجعة تتمثلفى أن يقبل مراقب الحسابات، وينفذ عملية المراجعة، ويعد ويوصل تقريره فى ظل التزام كامل بمعايير المراجعة المتعارف عليها، وكذا قواعد اداب السلوك الهنى، بالشكل الذى يضفى الصدق على القوائم المالية ويساهم ايجاباً فى تخفيض خطر المعلومات[3]، أمام متخذى القرارات، من أصحاب المصالح مستخدمى تقريره.

وقد اتفق (السيد،2013 ؛ شحاته، 2014) على أن جودة المراجعة تتوقف على قدرات مراقب الحسابات الفنية والمهنية، وعلى كفاءة ممارسة الحكم المهنى، بشأن التحريفات الجوهرية واستقلاله، فى كافة مراحل عملية المراجعة، بالإضافة إلى التزامه بمعايير المراجعة وقواعد وأداب السلوك المهنى.

وبالنظر إلى هذه التعريفاتيتضح أنها تركز على أن خلو القوائم المالية من التحريفات الجوهرية هو دليل على ارتفاع جودة المراجعة.

---

[1]التحريفات Misstatements: هى مجموعة من الحذف والتعديلات التى من الممكن أن يقترفها المحاسب أثناء أداء عمله. وتنقسم التحرفات عموماً إلى نوعين وهما الغش والخطأ. ويعبر الغش عن تصرف، أو فعل، متعمد، من قبل واحد أو أكثر من بين الإدارة أو المسئولين عن الحوكمة أو الموظفين أو طرف ثالث، باستخدام الخداع للحصول على منفعة غير قانونية أو غير مستحقة. وقد يتم ذلك إما من خلال تزييف القوائم المالية أو من خلال إختلاس الأصول. أما الخطأ فيعبر عن تصرف، أو فعل، غير متعمد فى القوائم المالية، مثل الأخطاء الحسابية أو الكتابية فى السجلات وفى البيانات المحاسبية والسهو أو سوء تفسير الحقائق(الشريف، 2014).

[2]قواعد اداب السلوك الهنى: أصدر رئيس إدارة الهيئة العامة لسوق المال قرار رقم (79) لسنة (2007) بشأن قواعد أداب وسلوكيات مزاولى مهنة الحاسبة والمراجعة المقيدين يسجل الهيئة فى مصر. وتتمثل تلك القواعد فى النزاهه، الموضوعية، الكفاءة المهنية والعناية الواجبة، والسرية(الهيئة العامة للرقابة المالية،2007).

[33]خطر المعلومات: يقصد به الخطر الناتج عن احتمالية أن تكون المعلومات، التى يتم الاعتماد عليها فى اتخاذ القرارات بشأن خطر الأعمال، قد تم انتاجها بصورة غير دقيقة (Arens et al,2011).

وقام PCAOB[1] عام 2013 بوضع مشروع مؤشر لجودة المراجعة بقصد تطوير معايير جودة المراجعة، وتم تعريف جودة المراجعة، وفقاً لهذا المشروع على أنها "تلبية احتياجات المستثمرين لعمليات مراجعة مستقلة وموثوق بها وقوية الاتصال بلجنة المراجعة". ويشير PCAOBإلى أن هذا التعريف يتماشى مع قائمة المفاهيم (SFAC 8) وأنه يركز على النتائج وعلى احتياجات العملاء(PCAOB,2013). وقد اشار مركز جودة المراجعة Center for audit quality أن تعريف جودة المراجعة يجب أن يشمل دور لجنة المراجعة والإمتثال للأنظمة والمعايير ونظام منشأة المراجعة لمراقبة الجودة، واتساقاً مع تلك الفكرة ركز (IAASB[2]) على عملية المراجعة كمقياس للجودة (Gaynor,2016).

وأشار (Knechel et al,2013) إلى أن مفهوم الجودة يعتمد على من الذى يريد تعريف الجودة، فلكل فئة وجهة نظر مختلفة عن الأخرى فى تحديد مفهوم الجودة، وبالتالى ستوثر على نوعية المؤشرات التى يستخدمها كل طرف لتقييم جودة المراجعة. فمثلاً مستخدمى التقارير المالية يرون أن المراجعة مرتفعة الجودة تعنى عدم وجودآيه معلومات جوهرية محرفة جوهرياً، أما المراجعين فيرون أن المراجعة تكون مرتفعة الجودة إذا ما قاموا باستكمال جميع المهام المطلوبة منهم بشكل مرضى أثناء عملية المراجعة، أما المنظمين يرون أن المراجعة مرتفعة الجودة تكون بالامتثال للمعايير المهنية، والمجتمع ينظر للمراجعة أنها مرتفعة الجودة إذا مكنت من تجنب

[1]مجلس الرقابة على أعمال مراقبى الحسابات للشركات المقيدة بالبورصة الأمريكية Public Company Accounting Oversight Board وهو تنظيم غير هادف للربح للإشراف على أعمال مراقبى حسابات الشركات المقيدة بالبورصة الأمريكية لحماية المستثمرين والجمهور من خلال تقارير مراجعة غنيه بالمعلومات ودقيقة ومستقلة.

[2]مجلس معايير المراجعه والتوكيد الدولى International Auditing and Assurance Standards Board وهو المجلس المنبثق عن الإتحاد الدولى للمحاسبين IFAC والمنوط به وضع المعايير المستقلة التي تخدم المصلحة العامة ،من خلال وضع معايير دولية عالية الجودة للمراجعة ومراقبة الجودة، والفحص، وخدمات التوكيد الآخرى، والخدمات ذات الصلة، ويعمل على تحسين الثقة في المهنة والتوكيد المهنى عموماً.

المشاكل الاقتصادية للشركة أو السوق. وتؤدى وجهات النظر المختلفة هذه إلى وجود مقاييس مختلفة. وكل وجهات النظر المختلفة هذه صحيحة ولكن غير مكتملة وللتوفيق بين وجهات النظر المختلفة إتجه الباحثون إلى دراسة مؤشرات عملية المراجعة مرتفعة الجودة.

وبصفة عامة فرق البعض(Taylor,2005 ; Jackson et al,2008) بين جودة المراجعة المدركة perceived audit quality وجودة المراجعة الفعلية Actual audit quality حيث تقوم جودة المراجعة المدركة على مدى إدراك ووعى مستخدمي القوائم المالية، في حين أن جودة المراجعة الفعلية تشير إلى مدى قدرة مراقب الحسابات على اكتشاف ،والتقرير عن، الأخطاء والمخالفات المحاسبية.

ومن الناحية النظرية يمكن قياس جودة المراجعة الخارجية من خلال المدخلات والمخرجات، بإستثناء معايير المراجعة، هناك مدخلات أخرى لجودة المراجعة، واحدة منها الميزات الفعالة والفريدة لمراقب الحسابات مثل خبرته، قيمه الأخلاقية، وميوله. وأيضاً عملية المراجعة تمثل أحد العوامل الهامة الأخرى، وتشمل هذه العملية طريقة/ منهجية المراجعة والأدلة التى يتم الحصول عليها. وتحقق ايضاً مخرجات المراجعة نتائج هامة لجودة المراجعة، حيث يأخذ المستخدمون مخرجات المراجعة لقييم جودة المراجعة، على سبيل المثال، عندما يكون تقرير مراقب الحسابات واضحاً فهذا نتيجة لاحقه لعمل المراجعة والذى يكون له أثر إيجابى على جودة المراجعة(Rahmimi & Samira,2015).

ونظراً لعدم وجود تعريف محدد لجودة المراجعة كان أفضل بديل لقياس جودة المراجعة هو وضع إطار لجودة المراجعة. وكانت أول محاولة لوضع إطار لجودة المراجعة من قبل مجلس التقارير المالية في المملكة المتحدة (FRC 2006) والذى حدد خمسة محددات لجودة المراجعة تتمثل فى؛ الثقافة السائدة داخل منشأة المراجعة، المهارات والصفات الشخصية لشركاء المراجعة والموظفين، فعالية عملية المراجعة، الثقة فى تقارير مراجعة الحسابات وفائدتها، وعوامل أخرى خارج سيطرة المراجعين تؤثر على جودة المراجعة(Gaynor,2016).

وفى الأونة الأخيرة وضع (Francis, 2011) إطاراً يوضح فيه أن جودة المراجعة تتأثر بستة مستويات تتمثل فى؛مدخلات المراجعة، عملية المراجعة، منشأت المحاسبة، أسواق المراجعة وصناعة المراجعة، المؤسسات المهتمة بالمهنة، والعواقب الاقتصادية لنتائج المراجعة.

ونظرا لهذا التعقيد الواضح بالإضافة إلى صعوبة قياس جودة المراجعة من مختلف وجهات النظر اقترح (Knechel et al,2013) وضع بطاقة قياس متوازن لأداء عملية المراجعة تحتوى على مجموعة من مؤشرات جودة المراجعة، التى تعتبر هامة لجميع أصحاب المصلحة، حيث يشمل الإطار الربط بين السمات الأساسية للمراجعة(الحوافز، التفرد، العملية، عدم اليقين، والحكم المهنى) وبين مختلف جوانب جودة المراجعة من المدخلات والعمليات والنتائج والسياق.

ووفقاً للبعض (Palmrose,1988; Simunic& Stein,1987) هناك اثنان من المحركات الرئيسية لجودة المراجعة الخارجية هما تكاليف القاضى، وفقدان السمعة. لأنه لبناء العلامات التجارية، فإن منشأت المراجعة الكبرى يكون لديها حافز خفض مخاطر التقاضى، وحماية سمعتها من خلال تقديم تقارير مالية أكثر مصداقية. وتتفق هذه الحجج مع فكرة أن حجم منشأة المراجعة من أهم مؤشرات جودة المراجعة.

ونظراً لعدم اتفاق الكتاب علي مفهوم واحد لجودة المراجعة، وصعوبة ملاحظة وتحديد المستوى الحقيقي لجودة المراجعة، فقد استخدم الباحثون العديد من المؤشرات غير المباشرة لقياس الجودة المدركة، كبديل لقياس الجودة الحقيقية، والتي تتمثل فيما يلي: حجم منشأة المراجعة، عدد الدعاوى القضائية المرفوعة ضد منشأة المراجعة، صدق تقارير منشأة المراجعة، خبرة منشأة المراجعة بالصناعة، المنافسة بين شركات المراجعة، عدد الساعات التي تم إنجاز المراجعة خلالها، نسبة الأتعاب من شركة العميل إلي إجمالي أتعاب منشأة المراجعة (نور، وآخرون،2007).

وبشأن العلاقة بين حجم منشأة المراجعة وجودة المراجعة فهى راسخة وثابتة فى الدراسات السابقة (Francis & Krishnan,1999).وقد اتفق (جمعة،2009؛

Lennox & Pittman,2010; Michele et ؛Francis et al,2010 (al,2014على وجود علاقة إيجابية بين حجم منشأةالمراجعة وجودة المراجعة. ويشير (Francis,2004) إلى أن أحد أسباب ذلك هو أن المنشأت الكبرى قد أنشأت سمعة، وبالتالى يكون لديهم حوافز لحماية سمعتها من خلال توفير عمليات مراجعة مرتفعة الجودة. وقد تكون سمعتهم فى خطر إذا ما ارتبطت مع شركات ينظر إليها على إنها ذات جودة مرتفعة. وأشار (السيد،2013) إلى ذلك يرجع إلى أن منشأت المراجعة الكبرى لديها الوارد الكافية التى تمكنها من توفير المهارات والخبرات الفنية والمهنية والمعرفة المحاسبية والمراجعة والمعايير المهنية والأخلاقية والسلوكية، بصورة أكبر من منشأت المراجعة الصغرى. كما أن القدرات الفنية والمهنية والإمكانيات التى تتوافر لدى منشأت المراجعة الكبرى تمكنها من اكتشاف التحريفات الجوهرية فى القوائم المالية لدى عملائها بشكل أكبر من شركات المراجعة الصغرى، بالإضافة إلى أن كبر عدد عملائها يدعم من استقلالها، وبالتالى يمكنها من إعداد تقارير مراجعة بصورة أدق. كما يكون لديها القدرة على مقاومة ضغوط الإدارة، بالإضافة إلى أن إدراك الإدارة لقدرة هذه المنشأت على اكتشاف الغش قد يزيد من جودة القارير المالية التى تعدها.

ويخلص الباحث مما سبق إلى عدم وجود تعريف متفق عليه لجودة المراجعة الخارجية، وعلى الرغم من تعدد المفاهيم ذات الصلة بجودة المراجعة، والتى يركز كل منها على جانب معين لجودة المراجعة، الا أن العبرة عند الحكم على جودة المراجعة ليست بمدى التزام مراقب الحسابات فقط بالمعايير والإرشادات المهنية، بل يجب أن تمتد لتشمل توفير الحماية للأطراف العديدة الى تعتمد على تقرير مراقب السابات.ورغم تعدد المداخل المستخدمة فى قياس جودة المراجعة، الا أن حجم منشأة المراجعة يعد من أكثر تلك المداخل إتفاقاً وإستخداماً فى الدراسات الأكاديمية.

6-2- جودة التقارير المالية؛ المفهوم والمقاييس:

يرى (Jonos& Blanchet,2000) أن جودة التقارير المالية يمكن النظر إليها من خلال مدخلين أساسيين، الأول يعتمد على احتياجات المستخدمين، أى منفعة

المعلومات المحاسبية لمستخدميها والمرتبطة بقرارات تخصيص الأموال، أما الثانى فيركز على حماية المستثمريين والملاك، من خلال إمدادهم بالمعلومات المطلوبة، وأن تتسم هذه العلومات بالملاءمة والكفاية والصدق بما يحقق مستويات عالية من الشفافية.

واشار (Tasios& Bekiaris,2012) إلى أن مفهوم جودة التقارير المالية يتحدد من خلال مدخلين، الأول هو منفعة المعلومات المالية لأغراض إتخاذ القرارات، والثانى يعتمد على مدخل الحوكمة اى تسهيل عمليات مراقبة أصحاب المصالح لأداء الإدارة.

وعلى الرغم من عدم وجود تعريف مقبول عموماً لجودة التقارير المالية فى الأدبيات الأكاديمية، فإن الإطار المفاهيمى لإعداد التقارير المالية يساعد على تحديد الأبعاد التى تكمن وراء جودة التقارير المالية. حيث ذكرت قائمة المفاهيم (SFAC) 8 الصادرة عن (FASB[1]) أن أحد وظائف التقارير المالية هو تزويد المستثمرين الحاليين والمتوقعين بالمعلومات التى تساعدهم فى تحديد التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة واتخاذ قرارات استثمارية سليمة (FASB,2010).

ويتفق البعض (محمود،2011;2012 ,McDermott, 2012; Chen, et al) على أن جودة التقارير المالية تشير إلى درجة الدقة التى تجعل التقارير المالية ذات قدرة على نقل معلومات إلى مستخدمى هذه التقارير عن عمليات الشركة بالشكل الذى يمكنهم من تقدير التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة وللمساعدة فى أغراض إتمام

[1] FASB: Financial Accounting Standards board U.S.A مجلس معايير المحاسبة المالية، تم تكوينه من قبل مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكى فى منتصف علم 1973. ويتكون المجلس من سبعة أعضاء يعينون لمدة خمس سنوات. أربعة منهم محاسبين قانونين وثلاثة لهم خلفيات مختلفة، من المهتمين بشئون المحاسبة والتمويل والصالح العام. ويتعين على المجلس أداء مهمتين رئيسيتين وهما، تكوين الإطار المفاهيمى لنظرية المحاسبة، وإصدار المعايير لتنظيم المهنة.(على،2011).

التعاقدات المختلفة وإتخاذ القرارات المختلفة. وأن جودة التقارير المالية تشير إلى ما تتصف به معلومات القوائم المالية من مصداقية وما تحققه من منفعة لمستخدميها، مع خلوها من التحريف، وخاصة الغش، واعدادها فى ضوء مجموعة من المعايير القانونية[1] والرقابية[2] والمهنية[3] والفنية[4]، بما يساعد على تحقيق الهدف من استخدامها.

ووفقاً لدراسة (أحمد، 2011) تم تعريف جودة التقارير المالية على إنها التعبير الصادق عن الأرباح الحقيقية والفعلية وأن تكون الأرباح المنشورة ذات وجود نقدى ملموس، وأن هذه الأرقام غير مبالغ فيها وخالية من الغش.

وعرف (الصيرفى،2015) جودة التقارير المالية على أنها إعداد التقارير المالية وفقاً لإطار إعداد التقرير المالى المطبق، وأن تساعد على توصيل محتواها لمستخدميها فى التوقيت المناسب وبمستوى تجميع ملائم، مع تجنب التحريف الجوهرى فى هذا المحتوى، وبالتالى تعبر التقارير المالية بصدق عن الوضع الاقتصادى للشركة خلال فترة زمنية معينة.

وبشأن أهمية جودة التقارير المالية، فقد شهدت السنوات الأخيرة مزيداً من الاهتمام بهذه الجودة، وذلك نتيجة الانهيارات المالية لكبرى الشركات الأمريكية والحرية المتاحة للإدارة فى الإختيار ما بين السياسات المحاسبية، مما دعى الباحثين للاهتمام بجودة التقارير المالية وأساليب قياسها. ولعل من أبرز الدلائل عل أهمية جودة التقارير المالية اهتمام كلاً من FASBو IASB[5] بتحديد الخصائص النوعية

---

[1]المعايير القانونية : تتمثل فى الالتزام بالقوانين واللوائح المنظمة ذات الصلة(محمود،2010).

[2]العايير الرقابية: تتمثل فى ممارسة الجهات المختلفة المعنية بجودة المعلومات(محمود،2010).

[3]المعايير المهنية : تتمثل فى معايير المحاسبة الواجب الالتزام بها(محمود،2010).

[4]المعايير الفنية : تتضمن الملاءمة والثقة فى العلومات المحاسبية(محمود،2010).

[5]**International Accounting Standards Board**: **مجمسمعاييرالمحاسبةالدولية**:فيعام 2001 تم إعادة هيكلة لجنةمعاييرالمحاسبة الدولية، وتم تحويلها إلىمجمسمعاييرالمحاسبةالدولية،وتمإصدارما يعرفبمعاييرالتقاريرالماليةالدولية IFARS والتى تعتبر

للمعلومات المحاسبية بغرض الوصول لمعايير عالية الجودة، ينتج عنها تقارير مالية جيدة (الصيرفى، 2015).

ويخلص الباحث مما سبق إلى عدم وجود تعريف متفق عليه لجودة التقارير المالية، وأن المحاولات العديدة لوضع تعريف لها يمكن اعتبارها مفاهيم جزئية تعمل على تكوين مفهوم شامل متكامل لجودة التقارير المالية.

وقد استخدمت الدراسات الأكاديمية مقاييس مختلفة لقياس جودة التقارير المالية. وتعتمد هذه المقاييس على جوانب الجودة التى وصفها الإطار المفاهيمى. على سبيل المثال، تركز بعض الدراسات على بعد اكتمال جودة التقارير المالية، وتقيس الجودة بمستوى الإفصاح الاختيارى. وتركز دراسات أخرى على بعد القيمة التأكيدية Confirmatory value والقيمة التنبؤية[1] Predictive value . وقد استخدمت الدراسات أيضاً مقاييس إستمرار الأرباح وتمهيد الأرباح Earnings smoothness لقياس جانب من أبعاد جودة التقارير المالية(Dechow et al, 2010). بالإضافة إلى ذلك تستخدم بعض الدراسات مقاييس لجودة التقارير المالية لا تستند إلى الإطار المفاهيمى، على سبيل المثال، تفسر بعض الدراسات الإعتراف المبكر بالخسارة كمؤشر لإرتفاع جودة التقارير المالية (Barth et al, 2008) على الرغم من أن الإطار المفاهيمى أشار إلى أن جودة التقارير المالية تشمل الحياد. وكمثال أخر، على الرغم من أن تمهيد الأرباح يشير إلى إرتفاع القدرة التنبؤية، إلا أن بعض الدراسات تشير إلى أنها مؤشر على إنخفاض جودة التقارير المالية (Ahmed & Wang,2013).

وسيتم الإستناد فى هذه الدراسة على إدارة الأرباح كمؤشر لقياس جودة التقارير المالية (محمود،2010؛ Rosett et al,2002). ووفقاً للبعض (Badertscher

---

قابلة للتطبيق على نطاق دولى وتهدف إلى تحقيق التوحيد المحاسبى على المستوى الدولى (على،2011).

[1]تشير القيمة التنبؤية إلى قدرة المعلومات الحالية على مساعدة مستخدميها فى التنبؤ بالأحداث، أو الأداء المستقبلى للشركة (FASB,2010)

(et al,2012 هناك منظوران لإدارة الأرباح ، الأول يطلق عليه المنظور المعلوماتى لإدارة الأرباح، ووفقاً لهذا المنظور تعرف إدارة الأرباح بأنها استخدام المديرين للمرونة التى تتضمنها المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً لزيادة الملاءمة وإمكانية الاعتماد على المعلومات المفصح عنها، من خلال كشف المعلومات الخاصة لدى المديرين لتحسين المنفعة التنبؤية وتمثيل الواقع بصدق. أما المنظور الثانى فيمثل المنظور الانتهازى لإدارة الأرباح؛ ووفقاً لهذا المنظور تعرف إدارة الأرباح بأنها استغلال المديرين للمرونة التى تتضمنها المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً لإظهار الأداء الإقتصادى للشركة على غير حقيقته فى محاولة للتأثير على أسعار الأسهم لتحسين رفاهية المديرين.

وأشار (محمود، 2010) إلى أنه رغم صعوبة تحديد مدى وجود إدارة للأرباح من عدمه فى الكثير من الشركات، إلا أن هناك العديد من الدراسات التى توصلت إلى بعض النماذج التى يمكن أن تساعد فى اكتشاف إدارة الأرباح. وتقوم هذه النماذج على أساس أن تطبيق أساس الاستحقاق، والذى يقضى بالإعتراف بالإيرادات والمصروفات فى الفترة الى تخصها، وبغض النظر عن الحصيل أو السداد الفعلى قد يترتب عليه قيام الإدارة بالتحكم فى تحقيق أساس الاستحقاق تحقيقاً لمصلحة ذاتية.

وينظر لجودة المراجعة على أنها أحد العوامل الفعالة للكشف عن إدارة الأرباح الانتهازية. لأن مراقبى الحسابات مرتفعى الجودة يطلبون تقارير مالية ذات جودة مرتفعة من أجل الحفاظ على سمعتهم وتفادى المخاطر، التى قد تنشأ عن التقارير المالية المضللة(De Angelo,1981; Francis & Wang,2008). ويظهر أن منشأت المراجعة كبيرة الحجم تتقاضى أتعاباً أعلى بكثير، وتستخدم جزء من تلك الأتعاب لتعزيز قدرتها التكنولوجية وتعيين مراقبى حسابات مؤهلين لتصميم وتوظيف أدوات فعالة لكشف التقارير المضللة(Choi et al,2008).

6-3- تحليل العلاقة بين جودة المراجعة وجودة التقارير المالية واشتقاق فرض البحث.

يلاحظ من تعريفات جودتى المراجعة والتقارير المالية أنهما ذات توجهات

مختلفة، ففى حين أن جودة التقارير المالية تركز على المدى الذى تعكس به القوائم المالية الحالة الاقتصادية للشركة، تعكس جودة المراجعة مستوى ضمان أن مراقب الحسابات قد حصل على أدلة كافية وملائمة بأن القوائم المالية تعكس بعدالة ووضوح الحالة الإقتصادية للشركة. ولكن يلاحظ على الرغم من كونهما شيئين مختلفين الا إنهما غالباً ما يتداخلان (Gaynor et al,2016). ويعتبران تؤاماً متجانس لا يمكن فصل إحداهما عن الأخرى.

وفى هذا الصدد اشار (Farouk et al,2014) إلى أن لجودة المراجعة دوراً هاماً فى المحافظة على بيئة سوق تتسم بالكفاءة، وتشكل جودة المراجعة أساس الثقة فى مصداقية وسلامة القوائم المالية وهو أمر ضرورى لتحسين سير الأسواق وتحسين الأداء المالى، وأن أداء المراجعة الخارجية وفقاً لمعايير المراجعة يمكن أن يحسن تطبيق المعايير المحاسبية من قبل الشركات، والمساعدة على ضمان أن تقاريرها المالية يمكن الاعتماد عليها وشفافه ومفيدة.

وقد اختبر (Boone et al,2010) جودة المراجعة لمنشأت المراجعة الأربعة الكبرى ومراقبى الحسابات من الدرجة الثانية Second tier auditors خلال الفترة من 2003–2006، وتوصل إلى دليل ضعيف بأن منشأت المراجعة الأربعة الكبرى أكثر ميلاً لإصدار رأى حول قدرة الشركة على الإستمرار للشركات المتعثرة. وبشكل عام، تم التوصل إلى وجود اختلاف بسيط فى جودة المراجعة الفعلية، ولكن الفرق كان أكثر وضوحاً فى جودة المراجعة المدركهperceived audit quality. ويتفق ذلك مع دراسة (Kaklar et al,2012) التى توصلت إلى وجود علاقة ضعيفة، وذات دلاله إحصائية، بين حجم منشأة المراجعة وجودة التقارير المالية.

ويعتقد على نطاق واسع أن جودة المراجعة المرتفعة ترتبط بإدارة أرباح أقل وجودة أرباح أعلى. وأن عملاء مراقبى الحسابات ذوى الجودة المرتفعة يكون لديهم استحقاقات غير عادية أقل، وذلك لأن مراقبى الحسابات مرتفعى الجودة يكونون أكثر عرضه اكتشاف إدارة الأرباح الإنتهازية والتقارير المضللة (Francis & Wamg, 2009; Framcis & Yu,2009). وقد تبين أن منشأت المراجعة الكبرى ذات

العلامة التجارية ترتبط بعمليات مراجعة مرتفعة الجودة (De Angelo,1981 ; Gul & Jaggi,2009).

كما قدم (Palmer,2008) أدلة على أن الشركات التى تمت مراجعتها من قبل مراقبى حسابات ذوى جودة مرتفعة (منشأت مراجعة كبرى) يكون لديهم قدر أكبر من الإفصاح من حيث النطاق والجودة ومن ثم إرتفاع جودة التقارير المالية.

وأشار ((Rusmin, 2010) إلى أن معدل القيام بعمليات إدارة الأرباح في منشات عملاء مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى تعتبر اقل بشكل جوهري من معدل القيام بعمليات إدارة الأرباح في منشات عملاء منشأت المراجعة الأخرى. ويرجع ذلك إلى أن مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى لديها العديد من الإمكانيات التي تمكنها من تقديم خدمات المراجعة بجودة مرتفعة. وتتمثل هذه الإمكانيات في كل من الموارد البشرية ورأس المال والخبرات بالإضافة إلى اعتمادها على استخدام تكنولوجيا المعلومات ، كما أن وجود قاعدة كبيرة من العملاء لدى منشأت المراجعة الأربعة الكبرى وتمتعها بسمعة وشهرة دولية هو الذي يدفع هذه المكاتب إلى المحافظة على تقديم خدمات المراجعة بجودة مرتفعة ، أما منشأت المراجعة الأخرى بخلاف منشأت المراجعة الأربعة الكبرى، فإنها تفضل أن تقوم بإعداد تقارير بما يتوافق مع رغبات العملاء، وذلك من أجل المحافظة عليهم .

ويخلص الباحث مما سبق إلى وجود نتائج متعارضة بين الدراسات التى تناولت العلاقة بين جودتى المراجعة والتقارير المالية، الأمر المحفز لدراسة تلك العلاقة فى بيئة المماسة المصرية مما يوفر فرصة لتقديم مزيد من الإيضاحات، ويوفر فرصة مثالية لإختبار الرأى القائل أن منشأت المراجعة كبيرة الحجم من شأنها أن تقدم جودة مراجعة مرتفعة تحسن من جودة التقارير المالية للشركات التى يتم مراجعتها من قبل تلك الشركات الكبرى. لذلك يمكن اشتقاق فرض البحث كالتالى:

H1: تكون جودة التقارير المالية للشركات التي تم مراجعتها بواسطة منشأت كبيرة الحجم أعلى مقارنة بالشركات التي تم مراجعتها بواسطة منشأت صغيرة الحجم.

وبشأن أهم المتغيرات الرقابية المؤثرة على العلاقة الرئيسية محل الدراسة:

رغم المتغيرات الرقابية التى يمكنأن تؤثر على العلاقة بين جودة المراجعة الخارجية وجودة التقارير المالية كثيرة ومنها؛ حجم شركة العميل، معدل العائد على الأصول، نسبة الرفع المالى،إلا أن البحث سيقتصر على حجم شركة العميل كمتغير رقابى، لذلك فإن منهجية هذا البحث يجب أن تشمل البحث عن دليل تجريبى يمكن الباحث من الإجابة على السؤال التالى:

هل يؤثر حجم شركة عميل المراجعة على العلاقة بين جودة المراجعة الخارجية وجودة التقارير المالية؟

6-3- منهجية البحث:

تستهدف الدراسة في هذه الجزئية عرض منهجية البحث تمهيدًا لإختبار فرض البحث في بيئة الأعمال المصرية. وسوف يعرض الباحث لكل من؛ مجتمع وعينة الدراسة، قياس متغيرات الدراسة، أدوات وإجراءات الدراسة، نموذج البحث، والإختبارات الإحصائية، نتيجة اختبار فرض البحث والإجابة على السؤال الخاص بالمتغير الرقابى وذلك على النحو التالي:

6-4-1 أهداف الدراسة التطبيقية:

تستهدف الدراسة التطبيقية فى المقام الأول إختبار فرض البحث، ومن ثم قياس طبيعة واتجاه العلاقة بين جودتى المراجعة الخارجية والتقارير المالية، وما إذا كانت هذه العلاقة تتأثر ببعض المتغيرات الرقابية خاصة، حجم الشركة أم لا.

6-4-2 مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات الصناعية والتجارية المساهمة المسجلة فى بورصة الأوراق المالية المصرية. وقد تم اختيار عينة من تلك الشركات. شملت31شركة، وتم استبعاد المؤسسات المالية نظراً إختلاف طبيعة نشاطها عن الشركات الصناعية والتجارية.

6-4-3 أدوات وإجراءات الدراسة التطبيقية:

تم الحصول على البيانات اللازمة لإجراء الدراسة التطبيقية من واقع

القوائم المالية لشركات العينة عن فترة خمس سنوات من 2011 إلى 2015. وتم إجراء الدراسة التطبيقية على أربعة مراحل كما يلى:

أ- **المرحلة الأولى:** تضمنت هذه المرحلة تجميع التقارير المالية لشركات العينة لقياس جودة التقارير المالية، من خلال استخدام مؤشر إدارة الأرباح تمشياً مع (Dechoui,Ge,2010; Kazemi,et al,2011).

ب- **المرحلة الثانية:** تضمنت هذه المرحلة قياس حجم منشأة المراجعة التى قامت بمراجعة شركات العينة لقياس جودة المراجعة الخارجية تمشياً مع (Kaklar et al. ,2012).

ج- **المرحلة الثالثة:** تم استخدام نموذج الإنحدار الخطى لتحديد ما إذا كان هناك علاقة بين جودة عملية المراجعة – مقاسة بحجم منشأة المراجعة –وجودة التقارير المالية– مقاسة بإدارة الأرباح .

د- **المرحلة الرابعة:** تم استخدام نموذج الإنحدار الخطى لتحديد ما إذا كان هناك علاقة بين جودة عملية المراجعة – مقاسة بحجم منشأة المراجعة – وجودة التقارير المالية– مقاسة بإدارة الأرباح، فى ظل تأثير المتغير الرقابي (حجم شركة العميل) على العلاقة محل الدراسة.

4-4-6 توصيف وقياس متغيرات الدراسة

تتكون متغيرات الدراسة من متغيرى جودة التقارير المالية كمتغير تابع وجودة المراجعة كمتغير مستقل وحجم شركة العميل كمتغير رقابى. وتم قياس متغيرات الدراسة على النحو التالى:

أ- **جودة المراجعة الخارجية:** وتعنى إحتمال قيام مراقب الحسابات بإكتشاف الثغرات فى النظام المحاسبى للعميل والتقرير عن الإختراقات فيه. وتم قياسها بدلالة حجم منشأة المراجعة بحيث إذا تمت مراجعة الشركة من قبل منشأة مراجعة تنتمى إلى منشأت المراجعة الأربعة الكبرى فيأخذ المتغير القيمة(1)، أما إإذا تمت مراجعة الشركة من قبل منشأة مراجعة لا تنتمى إلى

منشأت المراجعة الأربعة الكبرى فيأخذ المتغير القيمة(0).(Kaklar, et al, 2012)

ب- **جودة التقارير المالية:** وتعنى درجة الدقة التى تجعل التقارير المالية ذات قدرة على نقل معلومات إلى مستخدمى هذه التقارير عن عمليات الشركة بالشكل الذى يمكنهم من تقدير التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة وللمساعدة فى أغراض إتمام التعاقدات المختلفة واتخاذ القرارات المختلفة. وتم قياسها بدلالة إدارة الأرباح بإعتبار أن إدارة الأرباح مقياس عكسى لجودة التقارير المالية(محمود،2010؛ Rosett et al,2002) كالتالى:

وتم الاعتماد على الاستحقاق الإختيارى كمؤشر على إدارة الأرباح وذلك بإستخدام نموذج Jones المعدل 1991. وتتمثل خطوات تطبيق النموذج كما يلى:

ب/1- احتساب الاستحقاق الإختيارى Total accruals (TA)

وهناك مدخلان بديلان لاحتساب الاستحقاق الإجمالى هما مدخل الميزانية العمومية، ودخل التدفقات النقدية. وسوف يستخدم الباحث مدخل التدفقات النقدية نظراً لعدم توافر بعض المعلومات اللازمة لإستخدام مدخل الميزانية فى القوائم المالية المنشورة، أو تقرير مجلس الإدارة.

وبناءً على ذلك، سيتم إيجاد الاستحقاق الإجمالي (TA) باستخدام مدخل التدفقات النقدية كالتالي:

$$TA_t = (IBA_t - OCF_t) / A_{t-1}$$

حيث:

TA_t الاستحقاق الإجمالي في السنةt.

IBX_t صافي الدخل قبل البنود غير العادية، والاستثنائية للشركة في السنة t.

OCF_t التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية للشركة في السنة t.

A_{t-1} إجمالي الأصول في نهاية السنة السابقة (t-1).

ب/2- تقدير الاستحقاق غير الاختياري [Nondiscretionary Accruals (NDA)]

ويقصد بالاستحقاق غير الاختياري التعديلات على التدفقات النقدية للشركة، والمفروضة بواسطة المعايير المحاسبية. أي أنه عبارة عن استخدام أساس الاستحقاق بشكل طبيعي لمقابلة الإيرادات والمصروفات التي تخص الفترة دون محاولة الإدارة استخدام حكمها الشخصي في تطبيق هذا الأساس لتحقيق منفعة خاصة. ويمكن تقدير NDA كالتالي:

$$NDA_t = \alpha_1 (1 / A_{t-1}) + \alpha_2 [(\Delta REV_t - \Delta REC_t) / A_{t-1}] + \alpha_3 (PPE_t / A_{t-1})$$

حيث:

NDA_t الاستحقاق غير الاختياري المقدر في السنة t.

A_{t-1} إجمالي الأصول في نهاية السنة t-1.

ΔREV_t التغير في الإيرادات والذى يمثل الفرق بين الإيرادات (صافي المبيعات) في نهاية السنة t والإيرادات (صافي المبيعات) في نهاية السنة t-1.

ΔREC_t التغير في رصيد العملاء والذى يمثل الفرق بين صافي العملاء في نهاية السنة t وصافي العملاء في نهاية السنة t-1.

PPE_t إجمالي الأصول الثابتة الملموسة في نهاية السنة t.

$\alpha_1,\alpha_2,\alpha_3$ تمثل معلمات خاصة بالنموذج، ويتم تقدير هذه المعلمات من خلال استخدام النموذج التالي:

$$TA_t = \partial_1 (1/ A_{t-1}) + \partial_2(\Delta REV_t / A_{t-1}) + \partial_3(PPE / A_{t-1}) + \varepsilon_t$$

حيث:

$\partial_1, \partial_2, \partial_3$ تمثل تقديرات للمعلمات $\alpha_1,\alpha_2,\alpha_3$

ε_t تمثل بواقي النموذج **Residuals** والتي تشير إلى المكون الاختياري من الاستحقاق الإجمالي (TA_t)

ب/3 تقدير الاستحقاق الاختياري [(Discretionary Accruals (DA)]

ويقصد بالاستحقاق الاختياري التعديلات على التدفقات النقدية للشركة، والتي تقوم بها الإدارة بناءً على حكمها الشخصي تحقيقاً لمنفعة خاصة. ويتم ذلك من خلال التحكم في توقيت الاعتراف بالإيرادات والمصروفات، إلى جانب تحكم الإدارة في إعداد بعض التقديرات المحاسبية. ويمكن تقدير DA من خلال الفرق بين كل من الاستحقاق الإجمالي، والاستحقاق غير الاختياري كالتالي:

$$DA_t = TA_t - NDA_t$$

ويستخدم DA_t كمقياس أو مؤشر لإدارة الأرباح، حيث تشير القيمة الموجبة للاستحقاق الاختياري إلى أن هناك إدارة للأرباح في اتجاه صعودي (زيادة متعمدة)، بينما تشير القيمة السالبة للاستحقاق الاختياري إلى وجود إدارة للأرباح في اتجاه تنازلي (تخفيض متعمد). أما إذا كانت قيمة الاستحقاق الاختياري مساوية للصفر (أو قريبة من الصفر)، فإن ذلك يشير إلى عدم وجود إدارة للأرباح.

- المتغير الرقابى: ويشمل حجم الشركة ويقصد بحجم الشركة إجمالى الأصول ويتم قياسه بدلالة لوغاريتم إجمالى الأصول وذلك تمشياً مع (Yao,2011 ; Rouf,2011).

هـ- القياس الكمى لمتغيرات الدارسة وتجهيز البيانات للإختبار الإحصائى:

قبل إختبار الفروض تم استخدام أسلوب الإنحدار الخطى المتعدد، لتطبيق نموذج جونز المعدل لحساب إدارة الأرباح. وتظهر نتائج ذلك النموذج بملحق رقم (1)، وبعد تطبيق النموذج تبين أن 57 حالة من شركات العينة ليس لديها ممارسات إدارة ارباح، وأن 93 حالة لديها ممارسات إدارة أرباح.

هـ- تحليل النتائج واختبار فروض البحث

أولاً: إختبار فرض البحث

استهدف فرض البحث اختبار العلاقة بين جودتى المراجعة والتقارير المالية. وتم

اختبار فرض الدراسة بإستخدام نموذج الإنحدار الخطى لاختبار العلاقة بين المتغير المستقلجودة المراجعة(حجم شركة المراجعة) فقط،والمتغير التابعجودة التقاريرالمالية (إدارة الأرباح) وكانت معادلة نموذج الانحدار الخطىعلى النحو التالي:

$$FRQ = \beta_0 + \beta 1\ AQ$$

حيث أن:

(FRQ): المتغير التابع وهو جودة التقارير المالية

β_0: ثابت المعادلة.

β_1: معامل المتغير المستقل.

(AQ): المتغير المستقل وهو جودة المراجعة.

جدول رقم(3) نتائج الاختبار الإحصائي لفرض البحث بالنسبة لجميع شركات العينة

البيان	حالة المتغير المستقل فقط
معامل R^2 للنموذج	.000
P– Value للنموذج	.000
P– Valueللمتغير المستقل	.822

يوضح الجدول رقم(3) نتائج اختبار نموذج الإنحدار البسيط، حيث يعكس معامل R^2 القدرة التفسيرية لنموذج الإنحدار البسيط كان **0.000** . ويعكس ذلك أن هذا النموذج لا يستطيع تفسير التغير في مستوى جودة التقارير المالية بدلالة التغير في مستوى جودة المراجعة. ولاختبار مدى معنوية هذه العلاقة تم استخدام قيمة P–Value في ظل مستوى ثقة 95% ومستوى معنوية(α) 5% ، حيث تم مقارنة قيمة P–Value المشاهدة بمستوى المعنوية المفترض (α = 5%)، وتطبيق قاعدة القرار التالية: إذا كانت قيمة P–Value للمتغير المستقل أقل من 5% ، يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل. أما إذا كانت قيمة P–Value أكبر من 5% أو مساوية لها، يتم قبول الفرض العدم ورفض الفرض البديل. وأوضح الجدول رقم(1) أن قيمة(P –

Value = **.822**) للمتغير المستقل وهي تزيد عن 5% ومن ثم فهي غير معنوية. **وبناءً على ذلك يتم رفض فرض البحث** القائل بأن**تكون جودة التقارير المالية للشركات التي تم مراجعتها بواسطة مكاتب كبيرة الحجم أعلى مقارنة بالشركات التي تم مراجعتها بواسطة مكاتب صغيرة الحجم.**

ثانياً: أثر المتغير الرقابي على العلاقة محل الدراسة:

تم استخدام نموذج الإنحدار الخطى لاختبار العلاقة بين المتغير المستقلجودة المراجعة (حجم شركة المراجعة) فقط،والمتغير التابعجودة التقارير المالية (إدارة الأرباح) وكانت معادلة نموذج الانحدار الخطىعلى النحو التالي:

$$FRQ = \beta_0 + \beta_1 AQ + \beta_2 SIZE$$

حيث أن:

(FRQ): المتغير التابع وهو جودة التقارير المالية

β_0: ثابت المعادلة.

β_1: معامل المتغير المستقل.

(AQ): المتغير المستقل وهو جودة المراجعة.

β_2: معامل المتغير الرقابي.

Size: حجم شركة العميل

جدول رقم(4) نتائج الاختبار الإحصائي لأثر المتغير الرقابي على العلاقة محل الدراسة

البيان	قبل إدخال المتغيرات الرقابية	بعد إدخال المتغيرات الرقابية
معامل R^2 للنموذج	0,000	**%0.2**
P– Value للنموذج	0,000	**.005**
معامل β للمتغير المستقل	**.822**	**.976**

يوضح الجدول رقم(3) نتائج اختبار نموذج الإنحدار البسيط، حيث يعكس معامل R^2 القدرة التفسيرية لنموذج الإنحدار البسيط كان **0.2%**. ويعكس ذلك أن هذا النموذج يستطيع تفسير **0.2%**من التغير في مستوى جودة التقارير المالية بدلالة التغير في مستوى جودة المراجعة، وهذا يعكس تحسن ضعيفي قدرة النموذج على تفسير العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع. كذلك أوضحت النتائج معنوية النموذج ككل، حيث انخفضت قيمة(P – Value = 0,003) له عن 5%.

ولإختبار مدى معنوية هذه العلاقة تم استخدام قيمة P–Value في ظل مستوى ثقة 95% ومستوى معنوية(α) 5% ، حيث تم مقارنة قيمة P–Value المشاهدة بمستوى المعنوية المفترض (α = 5%)، وتطبيق قاعدة القرار التالية: إذا كانت قيمة P– Value للمتغير المستقل أقل من 5% ، يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل.أما إذا كانت قيمة P–Value أكبر من 5% أو مساوية لها، يتم قبول الفرض العدم ورفض الفرض البديل. وأوضح الجدول رقم(1) أن قيمة(P – Value = **822.**) للمتغير المستقل وهي تزيد عن 5% ومن ثم فهي غير معنوية. أن قيمة(P – Value = **976.**) للمتغير الرقابى وهي تزيد عن 5% ومن ثم فهي غير معنوية. **ومن ثم لا يؤثر حجم شركة عميل المراجعة على العلاقة بين جودة المراجعة الخارجية وجودة التقارير المالية.**

5-6- نتائج البحث والتوصيات ومجالات البحث المقترحة:

استهدف البحث اختبار العلاقة بين جودة المراجعة الخارجية وجودة التقارير المالية واختبار مدى تأثير متغير حجم شركة عميل المراجعة كمتغير رقابى على العلاقة محل الدراسة، وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات المصرية المقيدة بالبورصة. وفيما يتعلق بالإجابة على أسئلة البحث فقد اختص الجانب النظرى بالإجابة على السؤالين الأول والثانى، وتم الإجابة على السؤال الثالث تطبيقياً.

وقد ركز السؤال الأول على ماهية جودة المراجعة ومداخل قياسها، وخلص الباحث إلى عدم وجود تعريف متفق عليه لجودة المراجعة الخارجية، وعلى الرغم من تعدد المفاهيم ذات الصلة بجودة المراجعة والتى يركز كل منها على جانب معين

لجودة المراجعة، الا أن العبرة عند الحكم على جودة المراجعة ليست بمدى إلتزام مراقب الحسابات فقط بالمعايير والإرشادات المهنية، بل يجب أن تمتد لتشمل توفير الحماية للأطراف العديدة الى تعتمد على تقرير مراقب السابات. ورغم تعدد المداخل المستخدمة فى قياس جودة المراجعة، الا أن حجم شركة المراجعة يعد من أكثر تلك المداخل إتفاقاً وإستخداماً فى الدراسات الأكاديمية.

وتناول السؤال الثانى ماهية جودة التقارير المالية ومداخل قياسها، وخلص الباحث إلى عدم وجود تعريف متفق عليه لجودة التقارير المالية، وأن المحاولات العديد لوضع تعريف لها يمكن اعتبارها مفاهيم جزئية تعمل على تكوين مفهوم شامل متكامل لجودة التقارير المالية. كما انه هناك العديد من المداخل المستخدمة فى قياس جودة المراجعة، وانه تم الاستناد على إدارة الأرباح لقياس جودة التقارير المالية.
وركز السؤال الثالث على، طبيعة واتجاه العلاقة بين جودة المراجعة الخارجية مقاسة بحجم شركة المراجعة وجودة التقارير المالية مقاسة بإدارة الأرباح فى بيئة الممارسة المصرية، وتم الاجابة على هذا السؤال نظرياً وتطبيقياً، وخلصت الدراسة التطبيقية التى تمت على 150 مشاهدة لعينة من الشركات المصرية المقيدة ببورصة الأوراق المالية إلى رفض البحث القائل بأن **تكون جودة التقارير المالية للشركات التي تم مراجعتها بواسطة مكاتب كبيرة الحجم أعلى مقارنة بالشركات التي تم مراجعتها بواسطة مكاتب صغيرة الحجم**. وتتفق بذلك نتائج الاختبار الإحصائي للعلاقة بين جودتى المراجعة والتقارير المالية مع نتائج الدراسات السابقة (Boone et al,2010; Kaklar et al,2012) ، ويشير هذا إلى عدم وجود علاقة معنوية بين جودتى المراجعة والتقارير المالية(حجم مكتب المراجعة وإدارة الأرباح). ويمكن تفسير ذلك بعدم وجود جودة مراجعة خارجية بمنشأت المراجعة المصرية، وعدم وجود اشراف فعال على جودة المراجعة، بالإضافة إلى تنظيم مهنى متكامل لمهنة المراجعة فى مصر. بالإضافة إلى تأثر جودة المراجعة بالعديد من المتغيرات البيئية، ووجود جدل يسير فى اتجاه أن جودة المراجعة، كمتغير مستقل تؤثر على جودة التقارير المالية كمتغير تابع، الا انه هناك جدل بقدر أقل، لا يمكن تجاهله، بأن العلاقة عكسية اى ينظر لجودة المراجعة لمتغير تابع تتأثر بجودة التقارير المالية كمتغير

مستقل. ونظراً لعدم الالتزام بالمتطلبات القانونية والتنظيمية، لغياب التنظيم المهنى، فى بيئة الأعمال المصرية، فإن كل ذلكيشير إلى أن النتائج التى تم التوصل إليها نتائج منطقية لطبيعة بيئة الممارسة المهنية فى جمهورية مصر العربية.

توصيات البحث:

فى ضوء ما انتهى اليه البحث فى شقيه النظرى والتطبيقى، وفى ضوء الإجابة على أسئلته، يوصى الباحث بما يلى:

- الإهتمام بتدريب المراجعين وتخفيزهم للحصول على الشهادات المهنية، مما يؤدى إلى ارتفاع مستوى الجودة بمكاتب المراجعة المصرية.
- ضرورة الاهتمام بتشجيع ارتباط مكاتب المراجعة المصرية بمكاتب عالمية.
- سن تشريعات رقابية تتيح التفتيش الدائم على شركات المراجعة.
- ضرورة إصدار تشريع بإنشاء مجلس أعلى لتنظيم مهنة المراجعة فى مصر وأن يكون هذا التشريع نابعاً من المسئولين عن المهنة فى مصر.
- الإهتمام بنظم المراجعة الداخلية للشركات محل المراجعة لما يمكن أن تلعبه من دور فى الحد من التلاعب فى التقارير المالية.

مجالات البحث المقترحة:

يعتقد الباحث بأن المجالات التالية تحتاج إلى مزيد من البحوث مستقبلاً

- أثر التدوير الإلزامى لشريك المراجعة على جودة التقارير المالية.
- العلاقة بين أداء مراقب الحسابات للخدمات الاستشارية وجودة المراجعة.
- أثر التخصص الصناعى لمراقب الحسابات على جودتى المراجعة والتقارير المالية.
- العلاقة بيننوع رأى مراقب الحسابات وجودة التقارير المالية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- الصيرفى، أسماء أحمد ، 2015، **أثر مدى وفاء الشركات بمسئوليتها الإجتماعية ومستوى إلتزام محاسبيها الماليين اخلاقياً على جودة تقاريرها المالية– دراسة تطبيقية.** رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة – جامعة دمنهور.
- السيد، محمود محمد. 2013. **أثر حجم منشأة مراقب الحسابات وقيده بسجل مراقبى الحسابات بالهيئة العامة للرقابة المالية على جودة المراجعة الخارجية: دراسة تجريبية.** رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.
- الشريف،مى عادل توفيق . 2014 . **أثر الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية واعادة إصدار القوائم المالية على تخطيط إجراءات المراجعة وتقرير مراقب الحسابات دراسة تجريبية** . رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة والمراجعة كلية التجارة جامعة دمنهور .
- الهيئة العامة للرقابة المالية. 2007. **قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال رقم(79) بشأن قواعد آداب وسلوكيات مزاولى مهنة المحاسبة والمراجعة المقيدين بسجل الهيئة فى مصر.** متاح على http://www.efsa.gov.eg
- حسنين، طارق محمد وقطب، أحمد السباعى .2003. " دراسة تحليلية لعوامل ونماذج قياس جودة الرقابة الخارجية على الحسابات". **مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة**، العدد الستون. 355-406.
- شحاتة، شحاتة السيد. 2014. **المراجعة المتكاملة: مدخل المراجع العربى للقرن الحادى والعشرين.** الإسكندرية. دار التعليم الجامعى.

- علي، فاتن محمد حمدى. 2011 . تقييا لمداخل الحديثة في بناء المعايير وأثرها على جودة التقارير المالية في جمهورية مصر العربية. **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، كلية التجارة، جامعةعين شمس،25/(4): 157-220.
- محمود،محمد احمد حنفي. 2010 . **دراسة اثر ظاهرة إدارة الأرباح على جودة التقارير المالية- مع دراسة تطبيقية** . رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعةالاسكندرية.
- نور ، أحمد، ***دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات*** ، الإسكندرية ، الدار الجامعية ، 2007 .

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Ahmed, A. S., M. Neel, and D. Wang. 2013. Does mandatory adoption of IFRS improveaccounting quality? Preliminary evidence. **Contemporary Accounting Research** 30(4): 1344-1372.

- Barth, M., W. Landsman, and M.H. Lang. 2008. International accounting standards andaccounting quality. **Journal of Accounting Research** 46(3): 467-498.

- Bing, J., C. X. Huang, A. Li, and X. Zhu, 2014, Audit Quality Research Report, working paper, Canberra ACT 0200 **Australia: Australian National Center for Audit and Research.**
- Boone, J. P., Khurana, I. K., Raman, K.K. (2010). Do the Big 4 and the Second-tier firms provide audits of similar quality?.JournalAccount Public Policy 29, 330–352.

- Chen, F., Hope, O.Li.Q, and Wang, X. 2011. Financial reporting quality and investment efficiency of private firms in emerging markets. **The Accounting Review** 86(4), 1255-1288.

- DeAngelo, L. (1981). Auditor independence, "low balling," and disclosure regulation. **Journal of Accounting and Economics**, 3, 113−127.

- Dechow P. M., Weili G., And Catherine S. 2010. Understanding Earnings Quality: A Review Of The Proxies, Their Determinants And Their Consequences. **Journal of Accounting and Economics** 50: 344-401.

- Farouk Musa Adeiza ,and Shehu Usman Hassan, 2014, "Impact of Audit Quality and Financial Performance of Quoted CementFirms in Nigeria ".**International Journal of Accounting and Taxation**.2(2).1-22.

- Financial Accounting Standards Board. 2010. **Statement of Financial Accounting Concepts No.8. Conceptual Framework for Financial Reporting**. Chapter 1, The Objective of GeneralPurpose Financial Reporting, and Chapter 3, Qualitative Characteristics of Useful FinancialInformation

- Francis, J.R., 2004, 'What do we know about Audit Quality?', **The British Accounting Review**, 36, 345-368

- Francis, J.R. and Krishnan, J., 1999, 'Accounting Accruals and Auditor ReportingConservatism', **Contemporary Accounting Research**, 16, 1, 135-165.

- Gaynor, Lisa Milici,Andrea Seaton Kelton,Molly Mercer, and Teri Lombardi Yohn, 2016. "Understanding the Relation betweenFinancial Reporting Quality and Audit Quality", available at.**http://search.informit. com.au/ documentSummary ;dn**

=157825396972685;res=IELAPA

- Heil, D. (2012). **The influence of the auditor on the earnings quality of their clients**.(UnpublishedMaster's Thesis). Department of Accounting, Auditing and Control,Erasmus University, Rotterdam.

- Holma, C., Zamanb, M. (2012). Regulating audit quality: Restoring trust and legitimacy, **Accounting Forum** 36 51– 61.

- Jackson, A., M. Moldrich and P. Roebuck.2008. Mandatory audit form rotation and audit quality. **Managerial auditing journal**. 23(5):320-435.

- Kaklar, Hasan Maleki, Saeid Jabbarzadeh Kangarlouei, Morteza Motavassel,2012," Audit Qualityandfinancialreporting Quality: caseof Tehranstockexchange (TSE), **Innovative Journal of Business and Management** 1(3),43 – 47.

- Kazemi H., Hemmati H., and Faridvand R. 2011. Investigating The Relationship Between Conservatism Accounting And Earnings Attributes. **World Applied Sciences Journal**. 12 (9): 1385-1396.

- McDermott, K. E.2012.**Financial reporting quality and investment in corporate social responsibility**. Ph.D. dissertation, University of North Carolina at Chapel Hill.

- O. J, Ilaboya, and Okoye, F. A,2015,"Relationship between Audit Firm Size, Non-Audit Services and Audit Quality",DBA **Africa Management Review**5 (1), 1-10

- Palmer, Philip D. 2008,"AUDIT QUALITY AND FINANCIAL REPORT DISCLOSURE".**working paper.**

Flinders Business School.

- Palmrose, Z., 1988. An analysis of auditor litigation and audit service quality. **The Accounting Review** 63, 55–73.

- Public Company Accounting Oversight Board (PCAOB). 2013a. **Standing Advisory Group meeting discussion – audit quality indicators**. Washington, DC: PCAOB.

- Rouf A. 2011. The Corporate Social Responsibility Disclosure: A Study of Listed Companies in Bangladesh. **Business and Economics Research Journal** .2(3):19-32.

- RUSMIN, RUSMIN, 2010. "AuditorQualityandearningsmanagement: Singaporeanevidence ", **managerial auditing journal**, 25(7), 618-638.

- Simunic, D., Stein, M. (1987). Product Differentiation in Auditing: Auditor Choice in the Market for Unseasoned New Issues. The Canadian Certified General Accountants' Research Foundation, Vancouver, Canada.

- Taylor, S.2005.the role of the audit partner in audit fee determination, **working paper**, University of New South Wales, Sydney.

- Wang, X., Wu, M. (2011). The quality of financial reporting in China: An examination from an accounting restatement perspective, **China Journal of Accounting Research** 4, 167–196

- Yao S., Wang J., Song L. 2011. Determinants of Social Responsibility Disclosure by Chinese Firms. **working paper**, the University Of Nottingham.

ملحق(1)

التحليل الإحصائى للبيانات

1- حساب معلمات نموذج جونز

Regression

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	x3, x2, x1[a]	.	Enter

a. All requested variables entered.
b. Dependent Variable: y

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.455[a]	.207	.190	.1182041886

a. Predictors: (Constant), x3, x2, x1

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.532	3	.177	12.680	.000[a]
	Residual	2.040	146	.014		
	Total	2.571	149			

a. Predictors: (Constant), x3, x2, x1
b. Dependent Variable: y

Coefficients[a]

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
	B	Std. Error	Beta	t	Sig.
1 (Constant)	-.003	.111		-.030	.976
x1	-.006	.013	-.033	-.434	.665
x2	-.154	.030	-.383	-5.184	.000
x3	-.119	.038	-.237	-3.159	.002

a. Dependent Variable: y

2- نتيجة اختبار فرض البحث:

Regression

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.019[a]	.000	-.006	.11609

a. Predictors: (Constant), AQ

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.001	1	.001	.051	.822[a]
	Residual	1.994	148	.013		
	Total	1.995	149			

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.001	1	.001	.051	.822[a]
	Residual	1.994	148	.013		
	Total	1.995	149			

a. Predictors: (Constant), AQ
b. Dependent Variable: FRQ

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.042	.012		3.603	.000
	AQ	.005	.020	.019	.226	.822

a. Dependent Variable: FRQ

أثر المتغير الرقابي على العلاقة محل الدراسة

Regression

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.041[a]	.002	-.012	.11640

a. Predictors: (Constant), SIZE, AQ

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.003	2	.002	.125	.883[a]
	Residual	1.992	147	.014		
	Total	1.995	149			

a. Predictors: (Constant), SIZE, AQ
b. Dependent Variable: FRQ

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
		B	Std. Error	Beta	t	Sig.
1	(Constant)	.039	.014		2.842	.005
	AQ	.001	.022	.003	.030	.976
	SIZE	1.902E-11	.000	.040	.446	.657

a. Dependent Variable: FRQ